مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: دور مجلس الأمن في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي
اسم الكاتب: محمد انمار شاكر المفرجي، أ.د. اسراء شريف جيجان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9991
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 09:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دور مجلس الامن في نزع السلاح وعدم الانتشار النووي

محمد انمار شاكر المفرجي
طالب ماجستير ادارة صراع وبناء سلام
كلية العلوم السياسية
mohammedmafrachi95@gmail.com
07817101066
ا.د اسراء شريف جيجان
كلية العلوم السياسية
dr.israashareef68@gmail.com
07844106669

تاريخ الاستلام:2023/9/17 تاريخ القبول:2023/10/2 تاريخ النشر:2024/7/30

الملخص:

إن الخطر الحاسم المتمثل في زيادة التسلح والانتشار النووي هو خطر عالمي وله أبعاد وجوانب جيوسياسية عدّة، أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو الهيئة الأممية التي تعنى بالمسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين هي الهيئة الرئيسة التي تعالج هكذا مسائل خطرة.

وعلى الرغم من أن الترسانة النووية للولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، في الحرب الباردة، كانت أكبر مما هي عليه اليوم، إلا ان الأسلحة النووية الحالية الموجودة اليوم أكثر قوة وتدميرًا مما كانت عليه في ذلك الوقت.

إن مجلس الأمن وبعد مرور خمسين عاماً على إنشاء معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تتزايد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، إلى جانب تعقيد التعامل معها. ان بعد مرور خمسين عاماً على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، اصبحت القِوَى التقليدية لما بعد الحرب العالمية الثانية وهن الدول الكبرى الخمس متمثله في الولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وجمهورية الصين الشعبية وفرنسا والمملكة المتحدة ليست الدول الوحيدة الحائزة على اسلحة النووية.

إن سباق التسلح المتسارع الحالي والسباق للحصول على الأسلحة النووية وتطويرها يضع العالم عند نقطة تحول، ويمكن أن يؤدي الى كوارث غير مسبوقة.

الكلمات المفتاحية: مجلس الامن, نزع السلام, معاهدة عدم الانتشار, تخصيب اليورانيوم, الترسانة النووية:

The Role of the United Nations Security Council in Disarmament and Non-Proliferation

Mohammed Anmar Al-Mafrachi

Israa Shareef Chechan

Abstract:

The critical issue of increasing armament and nuclear proliferation is global and has many geopolitical dimensions and aspects, the United Nations Security Council, being the international intergovernmental body that deals with issues pertaining to international peace and security is the main body that deals with those issues.

Despite the fact that in the Cold War, the nuclear arsenal of the United States and the Union of Soviet Socialist Republics

(USSR) were bigger than they are today, the current nuclear weapons that exist today are far more powerful and devastating than they were back then.

The United Nations Security Council, fifty years after the establishment of the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons (NPT), the nuclear states are increasing, along with the complexity of dealing with them. Fifty years after the Treaty on the Non-Proliferation of nuclear weapons (NPT), the traditional post-World War two powers of the five states of the United States, the Russian Federation, People's Republic of China, France, and the United Kingdom are not the only states possessing nuclear weapons.

The current accelerating arms race and the race to acquire and develop nuclear weapons is putting the world at a tipping point, and it could possibly unleash Armageddon.

Key Words: Security Council, Disarmament, Non-Proliferation Treaty, Uranium Enrichment, Nuclear Arsenal.

المقدمة:

ان نزع السلاح وعدم الانتشار النووي هي من اهم اهداف معاهدة عدم الانتشار التي تمثل المعاهدة الدولية الاهم , حيث ان خطر انتشار التسلح والاسلحة الخطرة المعروفة بأسلحة الدمار الشامل المتمثلة بالاسلحة النووية والكيميائية والبايولوجية هي من الاخطار الوجودية في العالم, لهذا السبب تعزي الامم المتحدة اهمية كبرى

الى محاولة وقف انتشار التسلح واسلحة الدمار الشامل, إلا ان هنالك انتقادات كثيرة على معاهدة عدم الانتشار ودور الامم المتحدة.

حيث ان هنالك دول اخرى غير الدول الخمس الكبرى بالفعل تمتلك اسلحة نووية او تحاول امتلاكها, مما يجعل البعض يقول ان معاهدة عدم الانتشار فشلت بالفعل, لا سيّما في القرن الواحد والعشرين بعد انتهاء الحرب الباردة وتفرد الولايات المتحدة بالنظام الدولي.

ان من اهم ادوار الامم المتحدة في امور التسلح وعدم الانتشار هو معاهدة عدم الانتشار التي تمثل التوجه الدولي الرامي الى وقف انتشار تكنولوجيا التسلح وانتشار الاسلحة النووية وتسهيل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

التزام الدول المسلحة نوويا بمواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي, ولان التقدم في مجال نزع السلاح النووي كان ولايزال موضوع نقاش، فإن هذا الجانب يؤكد الهدف الطويل الأجل المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية, حيث ان هذا الهدف بدأ يصبح غير واقي اكثر من اي وقت مضى, إذ ان هنالك زيادة كبيرة في الدول التي تمتلك، او تحاول امتلاك اسلحة نووية في القرن الواحد والعشرين, مما يصعب مهمة الامم المتحدة بشكل عام، ومعاهدة عدم الانتشار بشكل خاص.

اهمية البحث: ان مجلس الامن لما له من مكانة عالمية من خلال قابليته لسن قرارات ملزمة للدول, يجعله المسؤول الاول عن السلم والامن العالمي, وكما جاء في المادة الرابعة والعشرين من ميثاق الامم المتحدة التي تقول ان يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسة في أمر حفظ السلم والأمن الدولي، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته، مما يجعله المسؤول الاول عن شؤون التسلح العالمية.

اشكالية البحث: ان موضوع عدم انتشار الاسلحة النووية والتسلح من المواضيع الخطيرة والمتزايدة الاهمية لاسيما بعد تزايد الدول التي تمتلك برامج تطوير اسلحة نووية, حيث اصبح امتلاك الاسلحة النووية من الاهداف الكبرى لبعض الدول التي تحاول زيادة السيطرة اقليمياً او عالمياً

ان امتلاك اسلحة نووية في نظر العديد من الدول سوف يمنع الدول الاخرى ولا سيما الدول العظمى من التحكم في شوؤنها الداخلية.

فرضية البحث: ان محاولات مجلس الامن الى الحد من التسلح وانتشار الاسلحة النووية هو من اهم الركائز للسلم والامن الدوليين، ان قرارات مجلس الامن للتعامل مع التسلح وانتشار الاسلحة المدمرة له ابعاد جيوسياسية كبيرة, حيث بعد انتهاء الحرب الباردة وبحلول القرن الواحد والعشرين، لم تعد الدول الخمس المنتصرة في الحرب العالمية الثانية الوحيدة الحائزة على اسلحة نووية مما يشكل تهديداً فعالاً ضذ النظام العالمي.

منهجية البحث: منهجية البحث هو استنباطي واستقرائي من خلال التحليل النوعي والنظري في الكيفية التي تعامل بها مجلس الامن مع الانتشار المتزايد للاسلحة النووية، وسباق التسلح في القرن الواحد والعشرين ولا سيّما بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ سعت الكثير من الدول الى امتلاك اسلحة نووية كمحاولة منها الى التعامل مع واقع النظام العالمي الجديد.

هيكلية البحث:

يقسم البحث الى 4 محاور رئيسة، حيث ان

المحور الأول: يتناول اسلحة الدمار الشامل، وهي الاسلحة النووية، والبيولوجية، والكيميائية، المعاهدات التي تخص كل منهم والفروق بينهم.

المحور الثاني: يتناول تطور البرنامج النووي الايراني وقرارات مجلس الامن التي تخص البرنامج النووي الايراني.

المحور الثالث: يأخذ الحالة الخاصة لدولة كوريا الشمالية، وكيف يحاول مجلس الامن التعامل مع هذه الدولة المعقدة.

ويتكلم المحور الرابع: عن تطور الاسلحة النووية ومحاولة الامم المتحدة التعامل مع التطور والانتشار النووي، لا سيّما من خلال معاهدة منع الاسلحة النووية.

حيث يشكل عدم انتشار الاسلحة النووية ونزع السلاح أكبر تحدي وتهديد لسياسة نظم تحديد الأسلحة. وبدون وجود اهداف ترمي بالنهاية إلى نزع السلاح بأكبر عدد ممكن، لا بد أن يفشل هدف عدم الانتشار النووي

وان الغرض من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هو منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا صناعة الأسلحة، وتشجيع التعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، والنهوض بهدف نزع السلاح النووي، ونزع السلاح العام الكامل، ومعاهدة عدم الانتشار هي الميثاق المتعدد الأطراف الوحيد الذي يتضمن إلتزاماً قابلا للإنفاذ قانونا بنزع سلاح الدول المسلحة نووياً، وأتيحت المعاهدة للتوقيع عليها في عام 1968م ودخلت حيز التنفيذ في عام 1970م.

ان معاهدة عدم الانتشار تشكل محور الإطار العالمي لعدم الانتشار النووي ومنذ دخولها حيز النفاذ انضمت 191 دولة طرفا للمعاهدة، بما في ذلك الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية، إلى المعاهدة, مما يجعل معاهدة عدم الانتشار الاتفاق المتعدد الأطراف لنزع السلاح الأكثر انضماماً.

ان هنالك الكثير من الانتقادات حول اداء مجلس الامن في هكذا قضايا، لا سيّما في المعايير الاثباتية التي طبقها وعدم الاتساق في جمع الادلة عبر اللجان، وايضا تسييس اللجان نفسها, لاسيما في قضية منع الانتشار النووي، والتي تسعى الدول الاعضاء الخمس الدائميين على جعلها تحت سيطرتهم بشكل مباشر.[1]

يعزى بعض الباحثين الى ان السعي الى امتلاك اسلحة نووية هو استياء بعض الدول من هيمنة الولايات المتحدة الامريكية, إلا ان سعي دول مثل كوريا الشمالية التي فعلا

تمتلك السلاح النووي وايران التي تسعى الى تطوير الاسلحة النووية يشكل تهديدا لهذه الهيمنة. [2]

اولا: اسلحة الدمار الشامل (الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية)

خلافاً للأسلحة النووية، إن الأسلحة البيولوجية والكيميائية التي تعد ايضا من اسلحة الدمار الشامل هي محظورة عالمياً بموجب المعاهدات الدولية. إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي صدرت للتوقيع عليها في عام 1972م ودخلت حيز النفاذ في عام 1975م، تقيد استحداث الأسلحة البيولوجية والاسلحة السامة، وتقييد تصنيعها وتخزينها وحيازتها والاحتفاظ بها, وأيضاً تم التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 1997م بعد التوقيع عليها في عام 1993م, وهو أول ميثاق متعدد الأطراف يحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، ويسمح بالتحقق الدولي من تدمير هذه الأسلحة، ونقل مرافق إنتاجها إلى الأغراض المدنية، وإدراج القطاع الكيميائي العالمي في نظام التحقق.[3]

تعزز اتفاقية الأسلحة الكيميائية أيضاً التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للمواد الكيميائية وتوفر المساعدة والحماية للأطراف الموقعة المهددة، أو المستهدفة بالأسلحة الكيميائية، ضمنت مبادئ العالمية والمساواة وعدم التمييز أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ملتزمة عالمياً تقريباً بنسبة 98 في المائة من سكان العالم، وأن 98 في المائة من الصناعة الكيميائية في العالم ممثلة من قبل الحكومات الأطراف في المعاهدة [4]

ويجوز لمجلس الأمن أن ينفذ التزامات عدم الانتشار لأنها التزامات محددة وملزمة وتخضع للتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقابلة للإنفاذ، ان حكم نزع السلاح غامض وتصريحي، بدون جدول زمني، أو تحقق، أو فرض، على الأقل حتى تملأ محكمة العدل الدولية هذا الفراغ المحدد.[5]

وايضا يجوز لمجلس الأمن أن ينفذ التزامات عدم الانتشار لأنها التزامات محددة وملزمة وتخضع للتحقق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وقابلة للإنفاذ, ان حكم نزع السلاح غامض وهدفه خطابي، بدون جدول زمني أو تحقق أو فرض, على الأقل حتى تملأ محكمة العدل الدولية هذا الفراغ, ان موضوع نزع السلاح مذكور في ميثاق الأمم المتحدة، وتنص المادة 26 على ان من أجل تعزيز إقرار وصون السلام والأمن الدوليين بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية من أجل التسلح[6]

ان امكانية انتشار الاسلحة الخطرة يمتد الى ابعد من الدولة القومية, وفي 28 نيسان/أبريل عام 2004، اتخذ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإجماع القرار 1540 (2004) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أن انتشار الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، فضلاً عن نظم إيصالها، يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.[7]

يتطلب القرار من الدول، من بين أمور أخرى، تجنب مساعدة الجهات الفاعلة من غير الدول في تطوير، أو حيازة، أو إنتاج، أو امتلاك، أو نقل، أو تحويل، أو استخدام الأسلحة النووية، أو الكيميائية، أو البيولوجية ونظم إيصالها[8]

ويفرض القرار 1540 (2004) واجبات إلزامية على جميع الدول بسن قوانين لمنع انتشار الأسلحة النووية، والكيميائية، والبيولوجية، فضلاً عن نظم إيصالها، ووضع ضوابط محلية كافية على المواد المرتبطة بها لمنع الاتجار غير المشروع.

كما أنه يعزز المزيد من التعاون الدولي في هذا المجال. ويؤكد القرار أنه لا يجوز لأي من الالتزامات الواردة في القرار 1540 (2004) أن تتعارض، أو تعدل حقوق وإلتزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

القرار 1887 (2009) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 6191 المعقودة في 24 أيلول/سبتمبر 2009 يشير إلى التزام مجلس الأمن بنزع السلاح النووي على الصعيد

الدولي و «تهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية» ردد نداءات مماثلة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية (الولايات المتحدة الامريكية، والمملكة المتحدة، وروسيا، والصين، وفرنسا) عاقدة العزم على السعي إلى إيجاد عالم أكثر أمنا للجميع وتهيئة الظروف لعالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بطريقة تعزز الاستقرار الدولي، وعلى أساس مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع[9]

وعلى الرغم من أن القرار لم يحدد الدول على حد فردي، فقد طلب المجلس أن تمتثل الأطراف المشاركة في «التحديات الرئيسة لنظام عدم الانتشار» امتثالاً تامًّ لالتزاماتها وكرّر في الإعراب عن رغبته في أن تجد هذه الأطراف مبكراً حلولاً متعددة الأطراف لمشكلاتها[10]

وشدد النص على حرية تطوير الطاقة النووية السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولكنه شجع أيضاً الدول على تقييد بيع المواد ذات الصلة النووية إلى الدول التي توقفت عن الامتثال لاتفاقات ضمانات الوكالة. كما طالبت بتنفيذ قيود صارمة على المواد النووية لتجنب انزلاقها في أيدي الإرهابيين[11]

وعلاوة على ذلك، حث المجلس جميع الدول على الامتناع عن إجراء تجارب التفجيرات النووية والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية التعجيل بدخولها حيز النفاذ، وحث مؤتمر نزع السلاح على الإسراع بوضع اتفاق يحظر صنع المواد الانشطارية لاستخدامها في الأجهزة المتفجرة.[12]

في الذكرى الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش" إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي ركيزة أساسية للسلم والأمن الدوليين، وقلب نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار، ويستند وضعها الفريد إلى عضويتها شبه العالمية، والتزاماتها الملزمة قانونا بشأن

نزع السلاح، ونظام ضمانات عدم الانتشار القابل للتحقق، والتزامها بالاستخدام السلمي للطاقة النووية[13]

ثانيا: البرنامج النووي الايراني

أحدى الأمثلة الأكثر شيوعًا على الانتشار النووي المحتمل هو البرنامج النووي الإيراني، وقد تم إطلاق البرنامج النووي الإيراني في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، وعلى الرغم من كونه اصبح خامدًا لبضع سنوات بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، إلا أنه تم إعادة تنشيطه بسرعة.

على الرغم من هذا الخطاب من إيران، يفكر الغرب بشكل مختلف، مدعيا أن إيران تحاول صنع أسلحة نووية, ويتهم الغرب إيران بإهمال إخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببرامج التخصيب الحساس وإعادة المعالجة, وفي مستويات تخصيب أعلى، يمكن توليد اليورانيوم المخصب وهو المستخدم في الأسلحة النووية, حيث يتوقع الغرب بشكل دوري أن إيران على وشك صنع سلاح نووي، ومع ذلك لم تكن هناك إشارات عاجلة على أن إيران تصنع بالفعل قنبلة نووية. [14]

يحق لإيران تخصيب اليورانيوم بموجب معاهدة عدم الانتشار، لكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية طالبت بوقف البرنامج مؤقتاً حتى يتم حل المخاوف بشأن البرنامج الذي لم يكشف عنه سابقاً.

إذ شرعت الصين بأحقية ايران بتخصيب اليورانيوم، واستخدام التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية كما هو مشروع في معاهدة عدم الانتشار.[15]

وفي عام 2003، قررت إدارة الرئيس محمد خاتمي، رداً على إمكانية فرض عقوبات دولية، وقف نشاط تخصيب اليورانيوم والسماح بدرجة أعلى من عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع مواصلة المناقشات مع EU-3 (ألمانيا وإيطاليا وفرنسا) ومع ذلك، اعتقدت إيران أن التعهدات التي قدمتها EU-3 في إعلان طهران لم يتم الوفاء بها وفي 4 شباط/فبراير عام 2006، وافق مجلس محافظي

الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤلف من 35 عضواً على تقديم تقرير عن إيران إلى مجلس الأمن, وقد أيدته الولايات المتحدة ودعمته EU-3.

كجزء من المحاولات الدولية للتعامل مع برنامج إيران النووي، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سبعة قرارات، لكن قراراً واحداً فقط ساري المفعول اليوم. في 14 يوليو 2015، إيران ومجموعة 5 + 1 (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية؛ فضلاً عن ألمانيا) أبرموا اتفاقاً نووياً شاملاً، وأيد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الاتفاقية وسن إجراءات لإلغاء عقوبات الأمم المتحدة ضد برنامج إيران النووي[16]

سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، سامانثا باورز, قالت أنه بالنظر إلى أن إيران لن تنتج أسلحة نووية وتحافظ على طبيعة برنامجها النووي سلميًا "ستنتج خطة العمل الشاملة المشتركة الرفع الشامل لجميع عقوبات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك العقوبات المتعددة الأطراف، والوطنية المتعلقة ببرنامج إيران النووي، بما في ذلك الخطوات المتعلقة بالوصول في مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة[17]

كانت خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) التي وقعّتها في 14 يوليو عام 2015 كل من دولة روسيا الاتحادية، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي (E3/EU + 3) وجمهورية إيران الإسلامية تتويجاً للجهود الدبلوماسية للتوصل إلى قرار مناسب، وشامل، وطويل الأجل بخصوص برنامج ايران النووي[18]

حافظ القرار 2231 على بعض القيود على عمليات الصواريخ الباليستية ومبيعات الأسلحة، وتمت الموافقة عليه بالإجماع في 20 يوليو عام 2015، ويوم تنفيذ القرار حدث في 16 يناير عام 2016، عندما حصل مجلس الأمن على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من أنشطة إيران المتصلة بالأسلحة النووية، بعد عشر سنوات

من تاريخ اعتماده (18 تشرين الأول/أكتوبر عام 2015)، على افتراض عدم إعادة تثبيت أحكام قرارات مجلس الأمن السابقة في غضون ذلك، فإن جميع أحكام القرار 2231 ستنتهي، وسيكون مجلس الأمن قد أكمل مراجعته لبرنامج ايران النووي[19]

منذ عام 2015، عندما وقعت إيران والقوى العالمية المتمثلة في 5+1 (جهورية الصين الشعبية، فرنسا، روسيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الامريكية فضلاً عن المانيا) على خطة العمل الشاملة المشتركة في فيينا، كانوا يحاولون الحفاظ على ما تبقى منها. يشكك الطرفان في قدرتهما على تحقيق أهدافهما, ومع النمو النووي السريع لإيران، لا سيّما في عام 2021، فإن الشاغل الرئيس للولايات المتحدة الامريكية هو القدرة على ضمان مزايا عدم الانتشار للاتفاق الأصلي, بالنسبة لإيران, السؤال هو ما إذا كانت الولايات المتحدة تستطيع تقديم تخفيفًا للعقوبات يوفر مزايا اقتصادية ذات مغزى وطويلة الأجل، وهو أمر لم يحدث بعد على مدار مدة الاتفاقية[20]

حيث منذ ان فرضت الولايات المتحدة عقوبات على ايران سنة 2012، كانت شاملة لكل من قطاعات النفط والغاز، وأيضاً تم فرض عقوبات على البنوك الايرانية، وعلى الشركات التي تتعامل مع ايران، وهذا ادى الى فقدان العملة الايرانية قيمتها بنسبة ٨٠%، وارتفعت معدلات البطالة الى ٢٥%، كذلك تراجع انتاج السيارات بنسبة ٤٢% فضلاً عن تداعيات اقتصادية اخرى[21]

وفي مايو/آيار عام 2018، جاء قرار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب بشأن اعادة العقوبات على طهران، بعد إعلان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي المبرم في عهد الرئيس الديمقراطي باراك أوباما, حيث جاء الانسحاب تنفيذاً للوعد الانتخابي لدونالد ترامب، حيث تبنى سياسة جديدة متمثلة بعقوبات قاسية ضد ايران، حيث ابدت الحكومة الامريكية رغبة في اجراء اعادة التفاوض على اتفاق نووي جديد يتخطى النقاط السلبية للاتفاق السابق حسب الحكومة الامريكية، حيث تتضمن مسألة صواريخ ايران البالستية وتدخل ايران في المنطقة[22]

ومع ذلك، تتفق جميع الأطراف، في الوقت الحالي، على وجوب استخدام التدابير الدبلوماسية لأن البدائل أسوأ بكثير من ذلك، الى الان، ان من الممكن على الطرفين (جمهورية ايران الاسلامية والولايات المتحدة الامريكية)، والموقعون الآخرون على خطة العمل الشاملة المشتركة لإنشاء اتفاقية منقحة قائمة على الامتثال. سيحتاج هذا إلى اقتراحات واقعية من الولايات المتحدة، وأوروبا حول كيفية تخفيف العقوبات الأمريكية المتعلقة بالأسلحة النووية وتحويلها الى تخفيف اقتصادي ذي مغزى لإيران، وأيضاً على التزام قوي من إيران لتخفيف برنامجها النووي, ومن ثم, لا تستطيع إيران تحمل الغاء محادثات فيينا أو توقيفها لأن ذلك يعني أن العقوبات ستكون قائمة ولن يحدث تغيير فيها.

حيث ان هنالك موقف من دول مهمة يتمثل في رفض العقوبات المفروضة على ايران من قبل الولايات المتحدة، إذ ان دول الاتحاد الأوربي، وتركيا، ومصر لا ترحب بموقف العقوبات، من الممكن القول ان من الدول القلائل التي ترحب بالعقوبات هي اسرائيل[23]

ثالثا: كوريا الشمالية

كانت كوريا الشمالية من الدول الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT)في عام 1985 لكنها انسحبت سنة 1993 بسبب اتهامات الولايات المتحدة ببرنامج تخصيب اليورانيوم غير المشروع، والتي تم تناولها أيضاً في القرارات، كما حث مجلس الأمن كوريا الشمالية على استئناف المحادثات في المحادثات السداسية الاطراف، والتي تشمل الولايات المتحدة، وكوريا الجنوبية، والصين، واليابان، وروسيا، وكوريا الشمالية.

إن انسحاب كوريا الشمالية في عام 2003 من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر مثير للجدل, حيث ان منذ عام 2006, سن مجلس الأمن العديد من القرارات التي تطالب كوريا الشمالية بوقف برامجها النووية، والصاروخية، وتنفيذ عقوبات على

بيونغ يانغ لعدم رغبتها في الامتثال، زادت كوريا الشمالية من وتيرة تجاربها للصواريخ الباليستية في السنوات الأخيرة، وفي يوليو عام 2017 أجرت اختبارين لصاروخ باليستي عابر للقارات (ICBM) قادر على الوصول إلى الولايات المتحدة, لكن اعتبارًا من أوائل عام 2018، أبدت كوريا الشمالية اهتماماً بمواصلة مناقشات نزع السلاح[24]

ان تعامل الولايات المتحدة الامريكية بحدة وصرامة مع كوريا الشمالية لم يمنعها من اجراء تجارب تطوير الاسلحة حيث ان استخدام الولايات المتحدة طرق مثل القوى الناعمة والحصار الاقتصادي لم تقلل من الطموح النووي لقادة كوريا الشمالية ولا سيّما الرئيس الكوري كيم جونغ ايل[25]

اذ منذ عام 2006، سن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة تسعة قرارات تتمثل في عقوبات مهمة رداً على برامج كوريا الشمالية النووية والصاروخية، ينتقد كل قرار أحدث أنشطة كوريا الشمالية النووية، والصاروخية الباليستية، ويطالبها بوقف سلوكها غير القانوني، وهو ما ينتهك قرارات مجلس الأمن السابقة[26]

وافق مجلس الأمن على جميع القرارات التسعة بالإجماع، باستثناء القرار 2087 (كانون الثاني/يناير عام 2013) الذي يتضمن إشارات إلى الفصل السابع، المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة (الإجراءات المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها السلام، وانتهاكات السلام، وأعمال العدوان). فضلاً عن فرض العقوبات، تمنح القرارات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحق في وقف وفحص البضائع الكورية الشمالية على أراضيها، وكذلك مصادرة وتدمير أي شحنات مهربة[27]

كما ان اتهام كوريا الشمالية للوكالة الدولية للطاقة الذرية انها منحازة للولايات المتحدة وانها اداة لتنفيذ السياسات الامريكية، مما ادى الى تعقد الامر وعدم قدرة الوكالة الى ايجاد حل للازمة حيث طردت كوريا الشمالية مفتشين الوكالة، وعدم السماح لهم بإجراء زيارات تفتيشية[28]

وفي المدة من عام 2003 إلى عام 2009، عقدت المناقشات السداسية الاطراف، وبحلول نهاية ذلك الوقت، تمت صياغة إعلان مشترك بشأن نزع السلاح النووي. كجزء من العملية، قامت كوريا الشمالية أيضًا بتفكيك المفاعل المسؤول عن توليد البلوتونيوم، لكنها أعادت تنشيط المنشأة منذ ذلك الحين[29]

ان قرار مجلس الأمن المرقم 2397 والذي تمت المصادقة عليه سنة 2017 يشير بلغة صريحة إلى أعمال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإلى الكيفية التي يمكن أن تعرض بها السلم والأمن الدوليين للخطر يعرب عن بالغ قلقه لأن الأنشطة المستمرة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتصلة بالقذائف البالستية والأسلحة النووية قد زعزعت استقرار المنطقة وخارجها، ويقرر أنه لا يزال هناك تهديد مستمر وواضح للسلم والأمن الدوليين[30]

يحد القرار نفسه من الواردات السنوية من المنتجات البترولية المكررة إلى كوريا الشمالية إلى نصف مليون برميل، ويضع سقفًا سنويًا قدره 4 مليون برميل على واردات النفط الخام، وإذا أجرت كوريا الشمالية تجربة صاروخًا نووياً أو بالستياً عابراً للقارات، يجب على مجلس الأمن أن يضع قيودا إضافية على واردات النفط، ويدعو القرار أيضا إلى القيام على الفور، أو على أبعد تقدير، بما يأتي: طرد جميع العمال الكوريين الشماليين من جميع الدول لمدة عامين، ويحظر تصدير الأغذية والسلع الزراعية، والمعادن، والآلات، والمعدات الكهربائية من كوريا الشمالية، ويحظر استيراد كوريا الشمالية لمركبات النقل، والآلات الصناعية والآلات الثقيلة الأخرى، فضلاً عن أضافة 16 من الأشخاص وهيئة واحدة إلى قائمة العقوبات،[31] وهذا يجعل القرار سعي من مجلس الأمن لمحاولة التعامل مع دولة معقدة، وهي كوريا الشمالية.

على غرار جمهورية إيران الإسلامية, جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لديها برامجها الخاصة لتخصيب اليورانيوم، ووفقاً لمؤسسة ارمز كونترول, اعتباراً من

يونيو عام 2019، من المتوقع أن كوريا الشمالية قد شيدت 20 إلى 30 رأسًا نوويًا وأن تمتلك المواد الانشطارية لـ 30 إلى 60 قنبلة نووية، فضلاً عن برامج اسلحة كيميائية وبايولوجية شديدة التطور، وهذا يجعل كوريا الشمالية أكثر صعوبة وتعقيداً للتعامل معها بالمقارنة مع إيران[32]

إيران وكوريا الشمالية ليستا بأي حال من الأحوال الدولتين الوحيدتين اللتين لديهما برامج تطوير الاسلحة النووية خارج الدول الخمس القائمة الممتلكة للقوة النووية، الهند، وباكستان، وإسرائيل، تمتلك بالفعل على القدرة والاسلحة النووية, وعلى الصعيد العالمي، يقترب عدد الأسلحة النووية من 13 ألف, لكن أن هذا الرقم أقل مما كان عليه خلال الحرب الباردة، عندما كان هناك حوالي 60 ألف سلاح نووي في العالم في ذلك الوقت [33]

الخاتمة:

ان هنالك الكثير من الانتقادات حول اداء مجلس الامن في قضايا التسلح وعدم الانتشار النووي، حيث ان بعد الحرب الباردة, كان هناك تأثير واضح للولايات المتحدة على اداء المجلس ولا سيّما في فرض عقوبات سواءً احادية الطرف، او متعددة الاطراف على الدول التي تعبر معادية للنظام الدولي المفروض من قبل الولايات المتحدة وحلفاءها.

لا يخفى ان هنالك محاولات من قبل مجلس الامن في تحديد الترسانات النووية للدول وأيضاً الانتشار النووي، حيث ان مكتب الامم المتحدة لشؤون نزع السلاح يعمل على ابحاث التسلح، وانتشار الأسلحة، وانتشار التكنولوجيا النووية.

هناك خطر كبير على معاهدة عدم الانتشار، إذ يقول البعض اننا على اعقاب "عقد نووي"، حيث ان هنالك عدم توافق واضح بين الدول الكبرى بخصوص انتشار الاسلحة النووية، والاستخدام السلمي للتكنولوجيا، والطاقة النووية، لا سيّما في الآونة

الأخيرة، حيث ان هنالك خلاف واضح وعدم وجود اي توافق بين الدول الكبرى ولا سيّما الولايات المتحدة الامريكية، وروسيا، وجمهورية الصين الشعبية.

المصادر:

1- Ramesh Thakur and Thomas G. Weiss, *Global Governance and the UN: An Unfinished Journey* (Indiana University Press, 2010), P-107.

2- التسلح والارهاب النووي واثرهما على الامن الدولي, الحسين الزقيم, محمد عبد الحسين الزقيم, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة اسيوط, العدد 1, 2019, ص204.

3- حيدر عبد كاظم, دور وفاعلية مجلس الامن التابع للامم المتحدة في ظل تنافس القوى الدولية: دراسة تحليلية, مجلة العلوم السياسية, العدد 58, جامعة بغداد, سنة 2019, ص262.

4- مثنى علي المهداوي, يسرى علي, التحولات في نظام القطبية الدولية : دراسة مستقبل نظام اللاقطبية, مجلة العلوم السياسية, العدد 63, جامعة بغداد, سنة 2022, ص14.

5- 1540 Committee' (United Nations), accessed 26 June 2023, https://www.un.org/en/sc/1540/1540-fact-sheet.shtml.

6- خطر إنتشار الأسلحة الكيميائية وطرق مكافحتها, علي عبد الخضر محمد, مجلة كلية مدينة العلم الجامعة, المجلد 8, العدد 2, سنة 2016.

7- UN Security Council (64th Year: 2009), 'Resolution 1887 (2009) /: Adopted by the Security Council at Its 6191st Meeting, on 24 September 2009', 24 September 2009.

8- Historic Summit of Security Council Pledges Support for Progress on Stalled Efforts to End Nuclear Weapons Proliferation | UN Press', accessed 26 June 2023, https://press.un.org/en/2009/sc9746.doc.htm.

9- United Nations, 'NPT Conference 2020 - EN', United Nations (United Nations), accessed 26 June 2023, https://www.un.org/en/conferences/npt2020.

10- Agha Ahmad Gul, 'Iran's Pursuit of Peaceful Nuclear Technology', *Pakistan Horizon* 65, no. 1 (2012): 35–52, P-35.

11- احمد صدام ايدام, مستقبل القدرة الايرانية في احتواء الضغوط والعقوبات الامريكية بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, العدد 81, جامعة بغداد, سنة 2020, ص155-156.

12- UN Security Council Resolutions on Iran | Arms Control Association', accessed 26 June 2023, https://www.armscontrol.org/factsheets/Security-Council-Resolutions-on-Iran.

13- Resolution 2231 (2015) on Iran Nuclear Issue | United Nations Security Council.

14- 'S/RES/2231(2015)'.

15- International Crisis Group, 'The Iran Nuclear Deal at Six: Now or Never' (International Crisis Group, 2022).

16- حمد جاسم محمد, العامل الدولي والاستقرار السياسي في ايران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, العدد 86, جامعة بغداد, سنة 2021, ص342.

17- خضر عباس عطوان, مصطفى فاروق مجيد, الازمة في العلاقات الامريكية الايرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب, الاسباب والمضمون, المجلة العراقية للعلوم السياسية, العدد الرابع, 2021, ص115.

18- حسين مزهر خلف, الاستراتيجية الاميركية في ادارة الصراع : بين القوة الصلبة والقوة الناعمة, مجلة العلوم السياسية العدد 49, جامعة بغداد, سنة 2015 ,ص210.

19- Hans M. Kristensen and Robert S. Norris, 'North Korean Nuclear Capabilities, 2018', *Bulletin of the Atomic Scientists* 74, no. 1 (2 January 2018): 41–51, P-43.

20- UN Security Council Resolutions on North Korea | Arms Control Association', accessed 26 June 2023, https://www.armscontrol.org/factsheets/UN-Security-Council-Resolutions-on-North-Korea.

21- امال بنت احمد بن صويلح, البرنامج النووي لكوريا الشمالية تحد كبير تواجهه الوكالة الدولية للطاقة الذرية, مجلة العلوم السياسية, العدد 52, جامعة بغداد, سنة 2016, ص20.

22- S/RES/2397 (2017) | United Nations Security Council.

23- Arms Control and Proliferation Profile: North Korea | Arms Control Association', accessed 11 November 2023, https://www.armscontrol.org/factsheets/northkoreaprofile.

24- Nuclear Weapons Worldwide | Union of Concerned Scientists', accessed 26 June 2023, https://www.ucsusa.org/nuclear-weapons/worldwide.

25- Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons – UNODA', accessed 26 June 2023, https://www.un.org/disarmament/wmd/nuclear/tpnw/.

26- اهداف معاهدة حظر الاسلحة النووية, ابتسام مهران, موقع المرسال, 16 مارس 2022. تاريخ الدخول 2/10/2023.

27- مسارح المواجهة بين الصين والولايات المتحدة واثرها في النظام الدولي, احمد عدنان الميالي, مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية, 2023.

الهوامش

[1] حيدر عبد كاظم, دور وفاعلية مجلس الامن التابع للامم المتحدة في ظل تنافس القوى الدولية: دراسة تحليلية, مجلة العلوم السياسية, العدد 58, جامعة بغداد, سنة 2019, ص262.

[2] مثنى علي المهداوي, يسرى علي, التحولات في نظام القطبية الدولية : دراسة مستقبل نظام اللاقطبية, مجلة العلوم السياسية, العدد 63, جامعة بغداد, سنة 2022, ص14.

[3] خطر إنتشار الأسلحة الكيميائية وطرق مكافحتها, علي عبد الخضر محمد, مجلة كلية مدينة العلم الجامعة, المجلد 8, العدد 2, سنة 2016, ص2.

[4] Thakur and G. Weiss, *Global Governance and the UN: An Unfinished Journey, P-110*

[5] Ibid., P-108.

[6] ميثاق الامم المتحدة, المادة 26, 1945 https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text تاريخ الدخول 1\11\2023.

[7] 1540 Committee (United Nations), accessed 01 November 2023, https://www.un.org/en/sc/1540/1540-fact-sheet.shtml

[8] Ibid.,

[9] UN Security Council (64th Year: 2009), 'Resolution 1887 (2009) /: Adopted by the Security Council at Its 6191st Meeting, on 24 September 2009, 24 September 2009.

[10] Historic Summit of Security Council Pledges Support for Progress on Stalled Efforts to End Nuclear Weapons Proliferation | UN Press, accessed 26 June 2023, https://press.un.org/en/2009/sc9746.doc.htm.

[11] Ibid.,

[12] Ibid.,

[13] United Nations, NPT Conference 2020 - EN', United Nations (United Nations), accessed 26 June 2023, https://www.un.org/en/conferences/npt2020.

[14] Agha Ahmad Gul, 'Iran's Pursuit of Peaceful Nuclear Technology, Pakistan Institute of International Affairs, *Pakistan Horizon* 65, no. 1 (2012): 35–52, P-35.

[15] احمد صدام ايدام, مستقبل القدرة الايرانية في احتواء الضغوط والعقوبات الامريكية بعد انسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, العدد 81, جامعة بغداد, سنة 2020, ص155-156.

[16] UN Security Council Resolutions on Iran | Arms Control Association, accessed 26 June 2023, https://www.armscontrol.org/factsheets/Security-Council-Resolutions-on-Iran.

[17] S/RES/2231(2015).

[18] Resolution 2231 (2015) on Iran Nuclear Issue | United Nations Security Council.

[19] Ibid.,

[20] International Crisis Group, 'The Iran Nuclear Deal at Six: Now or Never' (International Crisis Group, 2022).

[21] حمد جاسم محمد, العامل الدولي والاستقرار السياسي في ايران بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, العدد 86, 2021, ص342.

[22] خضر عباس عطوان, مصطفى فاروق مجيد, الازمة في العلاقات الامريكية الايرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب, الاسباب والمضمون, المجلة العراقية للعلوم السياسية, العدد الرابع, 2021, ص115.

[23] مثنى علي المهداوي, العلاقات الايرانية – الامريكية بعد الاتفاق النووي, مجلة العلوم السياسية, العدد 56, جامعة بغداد, ص ,92, 2018.

[24] Hans M. Kristensen and Robert S. Norris, 'North Korean Nuclear Capabilities, 2018', *Bulletin of the Atomic Scientists* 74, no. 1 (2 January 2018): 41–51, P–43.

[25] حسين مزهر خلف, الاستراتيجية الاميركية في ادارة الصراع : بين القوة الصلبة والقوة الناعمة, مجلة العلوم السياسية العدد 49, جامعة بغداد, سنة 2015 ,ص210.

[26] UN Security Council Resolutions on North Korea | Arms Control Association, accessed 11 November 2023, https://www.armscontrol.org/factsheets/UN–Security–Council–Resolutions–on–North–Korea.

[27] Ibid.,

[28] امال بنت احمد بن صويلح, البرنامج النووي لكوريا الشمالية تحد كبير تواجهه الوكالة الدولية للطاقة الذرية, مجلة العلوم السياسية, العدد 52, جامعة بغداد, سنة 2016, ص20.

[29] Arms Control and Proliferation Profile: North Korea | Arms Control Association', accessed 11 November 2023, https://www.armscontrol.org/factsheets/northkoreaprofile.

[30] S/RES/2397 (2017) | United Nations Security Council.

[31] Ibid.,

[32] Arms Control and Proliferation Profile: North Korea | Arms Control Association.

[33] Nuclear Weapons Worldwide | Union of Concerned Scientists', accessed 26 June 2023, https://www.ucsusa.org/nuclear–weapons/worldwide.